Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 223-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.12

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Impact of Expenditure Policy on Some Macroeconomic Indicators in Iraq for the Period (2004-2023)

Muhannad Khalifa Obed*
College of Administration and Economics/University of Fallujah

Keywords:
Expenditure Policy, Macroeconomic Indicators, ARDL Methodology, Iraqi Economy.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	29 Aug. 2024
Received in revised form	29 Sep. 2024
Accepted	29 Sep. 2024
Available online	30 Sep. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Muhannad Khalifa Obed
College of Administration and Economics/University of Fallujah

Abstract: Fiscal policy, particularly its expenditure side, is a fundamental tool for achieving economic growth and stability, aiming to stimulate economic activity and address imbalances in macroeconomic indicators. However, the effectiveness of this expenditure policy varies based on the nature of structural, political, and economic challenges. This research aimed to assess the impact of the effectiveness of expenditure policy on macroeconomic indicators in Iraq, to determine its potential and identify the challenges it faces. The study hypothesized that this policy has varying effects on some macroeconomic indicators in Iraq during the research period, and that the effectiveness of these elements is influenced by the structural, political, and economic challenges facing the country, limiting the achievement of economic stability and sustainable growth. Relying on the modern methodology of co-integration according to the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, the results of the econometric analysis showed that investment expenditure (X1) has a positive but insignificant relationship with Gross Domestic Product (GDP), while government expenditure (X2) showed a positive and significant relationship. Concerning total public debt, the results revealed a significant inverse relationship with investment expenditure (X1), and a significant positive relationship with government expenditure (X2).
The research recommends the necessity of enhancing local and foreign investments by improving the business environment, facilitating procedures, providing tax incentives, and improving infrastructure for investors. Additionally, it recommends restructuring government expenditure by directing spending towards productive sectors such as agriculture and industry, while reducing operational expenses in favor of sustainable investment projects.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 223-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.12

تحليل أثر السياسة الانفاقية في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2023)

مهند خليفة عبيد
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الفلوجة

المستخلص

تعد السياسة المالية بشقها الانفاقي من الأدوات الأساسية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي إذ تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات في مؤشرات الاقتصاد الكلي لكن تتفاوت فعالية تلك السياسة الإنفاقية بناءً على طبيعة التحديات الهيكلية والسياسية والاقتصادية، هدف البحث إلى تقييم تأثير فاعلية السياسة الانفاقية في مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق من أجل الوقوف على مدى إمكانياتها وتحديد التحديات التي تواجهها، مفترضاً أن لتلك السياسة تأثيرات متباينة على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال مدة البحث فضلاً عن أن فعالية هذه العناصر تتأثر بالتحديات الهيكلية والسياسية والاقتصادية التي تواجه البلاد مما يحد من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، مستنداً إلى المنهجية الحديثة للتكامل المشترك حسب انموذج (ARDL)، أظهرت نتائج التحليل القياسي أن الانفاق الاستثماري (X1) يرتبط ايجابياً ولكن بشكل غير معنوي مع الناتج المحلي الإجمالي، بينما اظهر الانفاق الحكومي (X2) ارتباطاً ايجابياً ومعنوياً،، أما في ما يتعلق بإجمالي الدين العام فقد كشفت النتائج عن ارتباط عكسي ومعنوي للإنفاق الاستثماري (X1)، وارتباط إيجابي ومعنوي للإنفاق الحكومي (X2)، يوصي البحث بضرورة تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات وتقديم حوافز ضريبية وتحسين البنية التحتية للمستثمرين فضلا عن اعادة هيكلة الإنفاق الحكومي من خلال توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة مع تقليل النفقات التشغيلية لصالح المشاريع الاستثمارية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الانفاقية، مؤشرات الاقتصاد الكلي، منهجية (ARDL)، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

شهد الاقتصاد العراقي تحولات اقتصادية وسياسية عميقة انعكست على أدائه ومؤشراته الكلية وتعد سياسته الانفاقية من الأدوات الأساسية في تحليل الأداء الاقتصادي إذ تشير إلى التدخلات الحكومية وغير الحكومية الهادفة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي سواء عبر الإنفاق الحكومي أو الاستثمارات وتبرز أهمية دراسة تأثير أدوات هذه السياسة في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي، واجمالي الدين لفهم طبيعة العلاقة بين السياسات الاقتصادية المتبعة ومستوى الاستقرار والنمو الاقتصادي، في العراق كانت المدة (2004-2023) شاهدة على تحديات كبيرة تمثلت في الأزمات الأمنية، انخفاض أسعار النفط، والجائحة العالمية التي ألقت بظلالها على مختلف القطاعات ومع ذلك سعت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى استخدام السياسة الانفاقية بكفاءة في ظل تزايد الاعتماد على الإيرادات النفطية وتحفيز القطاعات غير النفطية، ومن ثم فإن تحليل هذا الموضوع يُسهم في تقديم رؤى أعمق لصنّاع القرار لتطوير سياسات أكثر فاعلية تستجيب لتحديات الواقع الاقتصادي وتحقق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعاني من تحديات هيكلية خلال المدة (2004-2023) تمثلت في تذبذب أسعار النفط، عدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية ورغم استخدام سياسة انفاقية متزايدة كالإنفاق الحكومي والاستثمارات لتحفيز الاقتصاد لا تزال هناك تساؤلات حول مدى فعاليتها في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الدين العام، ومن هنا تبرز مشكلة البحث في السؤال عن: ما مدى تأثير السياسة الانفاقية (مثل الإنفاق الحكومي، الاستثمارات)على مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (2004-2023)؟

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من تحليل تأثير أدوات السياسة الانفاقية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (2004-2023) بما يساعد على تقديم فهم علمي للعلاقة بين السياسات الاقتصادية وأداء الاقتصاد ودعم صناع القرار بتوصيات لتحسين الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام ومعالجة التحديات الرئيسة كالبطالة والتضخم وضعف التنويع الاقتصادي بما يخدم الاستقرار الاقتصادي.

فرضية البحث: يفترض البحث أن للسياسة الانفاقية تأثيرات متفاوتة على مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال مدة البحث فضلاً عن أن فعالية هذه السياسة تتأثر بالتحديات الهيكلية والسياسية والاقتصادية التي تواجه البلاد مما يحد من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تقييم تأثير أدوات السياسة الانفاقية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (2004-2023) بهدف قياس فعالية هذه الادوات وتحديد التحديات التي تواجهها وتقديم توصيات لتحسين استراتيجيات وأداء بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

منهج البحث: اتبع البحث أسلوب المزج بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي لبيان أثر أدوات السياسة الانفاقية في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق واستعمال الأسلوب الكمي القياسي من خلال تطبيق البرنامج الإحصائي (Eviews10) للتقدير من خلال إجراء الاختبارات القياسية والاحصائية اللازمة.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي
- الحدود الزمانية: يغطى البحث المدة الزمنية (2004-2023).

هيكلية البحث: قُسم البحث على ثلاثة محاور رئيسة، اشتمل المحور الأول على: مفهوم وأهمية عناصر السياسة الانفاقية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، أما المحور الثاني فقد اختص بتحليل اتجاه السياسة الانفاقية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2023)، أما المحور الثالث فقد اختص بالنمذجة القياسية لأثر أدوات السياسة الانفاقية في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2023)، واختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: مفهوم وأهمية السياسة الانفاقية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

أولاً. مفهوم وأهمية السياسة الانفاقية: تعد السياسة الانفاقية المتمثلة (الانفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي) من الركائز الأساسية لتحفيز النشاط الاقتصادي كونها تلعب دورًا محوريًا في دعم الطلب الكلي وتعزيز النمو وخلق فرص عمل جديدة مما يساهم في تقليص معدلات البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن ذلك تساعد هذه العناصر في مواجهة التقلبات الاقتصادية من خلال تعزيز الإنفاق في فترات الركود ودعم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، استناداً لذلك يمكن بيان مفهوم وأهمية أدوات تلك السياسة وكالآتي:

أ. **مفهوم الانفاق الاستثماري:** يُعرف بأنه العملية التي تُوجه فيها الموارد المالية نحو تطوير الأصول الرأسمالية سواء المادية كالجسور والمباني والطرق ومصانع الطاقة أو غير المادية مثل التعليم والصحة والبحث والتطوير ويُعد الإنفاق الاستثماري عنصرًا محوريًا في الاقتصاد لما له من دور في تعزيز القدرة الإنتاجية عبر مختلف القطاعات مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويحتل مكانة بارزة كونه ثاني أكبر مكونات الدخل القومي بعد الإنفاق الاستهلاكي ويلعب دورًا رئيسا في دعم الطلب الكلي (Radhi, 2018: 50).

ب. **مفهوم الانفاق الحكومي:** يُعرف بأنه إجمالي الأموال التي تخصصها الدولة لدفع ثمن السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المرافق العامة وتضمن استمرارها ويشمل هذا الإنفاق الرواتب والأجور وتكاليف مشتريات الدولة من السلع والخدمات فضلا عن التحويلات المالية التي تستهدف فئات أو شرائح محددة من المجتمع مثل المساعدات الاجتماعية وتخصيصات الضمان الاجتماعي والتأمينات الصحية، ويُعرف أيضًا بأنه الأموال التي تخرجها الحكومة أو هيئاتها الرسمية من موازنتها لتحقيق منافع عامة تخدم المجتمع وتدعم التنمية الشاملة (الجبوري والزاملي، 2014: 192).

لذلك يتضح من المفاهيم أعلاه أن لأدوات السياسة الانفاقية أهمية كبيرة كونها تُعد محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي فهي تزيد الطلب الكلي مما يعزز الإنتاج ويخلق فرص عمل وتدعم التنمية من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات كما تسهم في رفع الدخل القومي وتحقيق التوازن الاقتصادي خاصة في أوقات الركود فضلا عن توسيع العلاقات التجارية عبر الصادرات مما يضمن استدامة الاقتصاد ورفاهية المجتمع.

ثانياً. مفهوم وأهمية بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي: تعد مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بـ(الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الدين العام) أحد الأدوات أساسية لفهم الأداء الاقتصادي للدول وتقييم مدى استقرارها ونموها وإن تحليل هذه المؤشرات يوفر رؤية شاملة لاتجاهات الاقتصاد ويساعد في وضع السياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق النمو المستدام، بناءً على ذلك يمكن بيان مفهوم وأهمية بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وكالآتي:

أ. **الناتج المحلي الاجمالي:** يعرف بأنه القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة) ويُعد من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لأنه يعكس حجم النشاط الاقتصادي ومستوى الأداء الاقتصادي للدولة ويُستخدم لتقييم النمو الاقتصادي ويساعد في مقارنة الأداء الاقتصادي بين الدول ويُعد أداة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية (احمد، 2020: 219).

ب. **اجمالي الدين العام:** يعرف بأنه القيمة الإجمالية لجميع الالتزامات المالية المستحقة على الحكومة تجاه الأطراف الدائنة سواء كانت داخلية (دين داخلي) أو خارجية (دين خارجي) ويُعد أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي المهمة لأنه يعكس قدرة الحكومة على إدارة مواردها المالية وسداد التزاماتها ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي للدولة ويعكس كفاءة إدارة المالية العامة ويؤثر على تصنيف الدولة الائتماني وثقة المستثمرين ويُستخدم لتمويل العجز في الموازنة أو تنفيذ مشاريع تنموية (عبدالستار وجبر، 2022: 397).

لذا يتضح من مفاهيم بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بأن لها أهمية كونها تعكس قوة الاقتصاد واستدامته فالناتج المحلي الإجمالي يقيس حجم النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة مما يساعد في صياغة السياسات الاقتصادية ورصد النمو أو الركود، فضلاً عن أن إجمالي الدين العام يعكس قدرة

الدولة على إدارة مواردها وسداد التزاماتها ويؤثر على ثقة المستثمرين والاستقرار المالي وإن التكامل بينهما يظهر من خلال نسبة الدين إلى الناتج إذ يعكس هذا التوازن مدى قدرة الاقتصاد على تمويل احتياجاته دون الإضرار بالنمو أو الاستدامة.

ثالثاً. العلاقة بين أدوات السياسة الانفاقية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي: في إطار النظرية الاقتصادية فالعلاقة بين السياسة الانفاقية ممثلة بـ (الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي) ومؤشرات الاقتصاد الكلي (مثل الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الدين العام) تتمثل في التأثيرات الآتية:

- **علاقة عنصر الإنفاق الاستثماري بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الدين العام:** يُعد الإنفاق الاستثماري أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي فالزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ تُحفّز الأنشطة الاقتصادية وتخلق فرص عمل مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي أي أن مجمل العلاقة تكون طردية (الحسيني، 2024: 38)، أما العلاقة بمؤشر إجمالي الدين العام فإذا كان الإنفاق الاستثماري مدعوماً بتمويل حكومي عبر الاقتراض فقد يؤدي إلى زيادة الدين العام فضلاً عن ذلك إذا نتج عن الاستثمار عوائد اقتصادية مرتفعة فقد يُسهم في تحسين الإيرادات الحكومية وتقليل نسبة اجمالي الدين العام أي أن مجمل العلاقة تكون معقدة وغير منضبطة (عبدالوهاب والجابري، 2024: 95).
- **علاقة عنصر الانفاق الحكومي بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الدين العام:** يُعتبر الإنفاق الحكومي أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي فالإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة يزيد الطلب الكلي ويُحفّز النمو الاقتصادي ففعالية الإنفاق تعتمد على نوعيته الإنفاق الاستهلاكي قد يُعزز النمو قصير الأجل بينما الإنفاق الاستثماري يُحسن الأداء طويل الأجل ومن ثم فأن مجمل العلاقة تكون غير منضبطة وتعتمد على نوعية الانفاق (علي والسبعاوي، 2022: 196)، أما العلاقة بمؤشر اجمالي الدين العام فإذا كان الإنفاق الحكومي مرتفعاً دون تمويل كافٍ من الإيرادات (الضرائب)، يؤدي ذلك إلى زيادة الدين العام في الأجل القصير أما في الأجل الطويل قد يُصبح الدين العام عبئاً إذا تجاوز القدرة على السداد أو إذا أُسيء استخدام الموارد ومن ثم فأن مجمل العلاقة غير منضبطة وتعتمد على نوعية الانفاق.

يتضح من سرد العلاقات اعلاه بين السياسة الانفاقية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي أن مجمل العلاقة تكون طردية مع الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة مع إجمالي الدين العام العلاقة تعتمد على طبيعة التمويل وجودة الإدارة، ويمكن أن تكون طردية أو عكسية بناءً على الظروف لذلك الإدارة الاقتصادية الحكيمة هي التي تحدد ما إذا كانت هذه العلاقات ستؤدي إلى نتائج إيجابية أم إلى اختلالات اقتصادية.

المحور الثاني: تحليل أتجاه السياسة الانفاقية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2023)

يعد تحليل اتجاهات السياسة الانفاقية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي أداة أساسية لفهم ديناميكيات الاقتصاد العراقي، وإن تسليط الضوء على تحليل تلك المؤشرات في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2023) يرسم صورة واضحة عن ديناميكيات الاقتصاد العراقي واتجاهاته خلال مدة البحث بما يساعد في تقييم تأثير السياسات الاقتصادية على استقرار الاقتصاد العراقي ونموه، لذلك سيتم تحليل تلك المؤشرات وكالآتي:

اتضح من الجدول رقم (1) أن عنصر الانفاق الاستثماري في العراق قد اتسم بالتفاوت مع الميل في أغلب أوقاته للانخفاض إذ سجل (3924260) مليون دينار في عام (2004) واستمر بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً إلى أن بلغ (24192915) مليون دينار في عام (2023) وسجل معدل نمو مركب بلغ تقريباً (10.05%) وبمتوسط معدل تغير سنوي بلغ (31.83%)، أن عنصر الإنفاق الاستثماري في العراق خلال المدة 2004-2023 يمثل نسبة ضئيلة ودون المستوى المطلوب للوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة تواكب متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وقطاعاته المختلفة نتيجة لسوء الإدارة والاعتماد المفرط على النفط والتحديات الأمنية والسياسية التي قللت من فعاليته في الاقتصاد، بينما شهد عنصر الانفاق الحكومي في العراق خلال مدة البحث مساراً تصاعدياً غير إنه واجه في بعض أوقات معدلات نمو سالبة وتذبذبات ساهم في نشأتها الطابع الربعي للإيرادات العامة مع بعض الظروف والعوامل الاستثنائية، فلقد بلغ (31521427) مليون دينار في عام (2004) واستمر ارتفاعاً وانخفاضاً إلى أن بلغ (142435615) مليون دينار في عام (2023) وسجل معدل نمو مركب بلغ تقريباً (8.26%) وبمتوسط معدل تغير سنوي بلغ (10.48%) تميز عنصر الإنفاق الحكومي في العراق خلال مدة البحث بالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية مع تزايد الإنفاق الجاري على الرواتب والدعم مقابل ضعف الإنفاق الاستثماري واستحوذ الإنفاق الأمني والعسكري على جزء كبير من الموارد بسبب الأوضاع الأمنية والفساد وسوء الإدارة أدى إلى هدر كبير في الموارد وضعف في تنفيذ المشاريع التنموية، مما أعاق إعادة الإعمار وتحسين البنية التحتية.

كذلك يتضح من الجدول رقم (1) أن مؤشر الناتج المحلي بالأسعار الجارية في العراق شهد تبايناً ملحوظاً في معدلات نموه خلال مدة البحث اذ بلغ (53499239) مليون دينار عام (2004) واستمر بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً إلى أن بلغ (330412321) مليون دينار عام (2023) وسجل معدل نمو سنوي مركب بلغ (10.06%) وبمتوسط معدل تغير سنوي بلغ (11.68%) نتيجة التأثر المباشر بتقلبات أسعار النفط الخام نظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على القطاع النفطي الذي يشكل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي في العراق قد شهد زيادات كبيرة إلا أنها لم تأتي من مصادر متنوعة وانما اتت من مصدر واحد وهو النفط وهنا تكمن الخطورة، بينما شهد مؤشر اجمالي الدين العام في العراق خلال مدة البحث تبايناً واضحاً بحيث بلغ (198381704) مليون دينار في عام (2004) واستمر ارتفاعاً وانخفاضاً إلى أن بلغ (110312415) مليون دينار عام (2023) وسجل معدل نمو مركب سالب بلغ (3.04-%) وبمتوسط معدل تغير سنوي بلغ (0.74-%) على الرغم من تحقيق العراق استقرار نسبي في الإيرادات النفطية خلال السنوات الأخيرة إلا أن اجمالي الدين العام بقي عند مستويات مرتفعة في بعض الأعوام بسبب ضعف تنويع الاقتصاد وزيادة أعباء خدمة الدين لكن تبقى الحاجة ملحة إلى اجراء إصلاحات اقتصادية للحد من الاعتماد على الاقتراض وضمان تحقيق استدامة طويلة الأجل والشكل رقم (1) يوضح طبيعة العلاقة بين عناصر الحقن وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2022).

اتضح من التحليل أعلاه أن الإنفاق الحكومي والصادرات النفطية أسهما في دعم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات ارتفاع الإيرادات النفطية وزيادة الصادرات النفطية ساعدت في تحسين الإيرادات وتقليل الدين العام مؤقتًا وأن العلاقة بين هذه المتغيرات خلال المدة (2004-2023)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 223-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.12

عكست اعتمادًا كبيرًا على النفط وضعف التنويع الاقتصادي ما يبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتحقيق استدامة طويلة الأجل.

جدول (1): تحليل العلاقة بين عناصر الحقن وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2022-2004)

السنوات	الانفاق الاستثماري		الانفاق الحكومي		الناتج المحلي الاجمالي		اجمالي الدين العام	
	1	(*)	2	(*)	4	(*)	5	(*)
2004	3924260	---	31521427	---	53499239	---	198381704	---
2005	3765000	-4.06	30831124	-2.19	73911088	38.15	165033480	-16.81
2006	5277000	40.16	37494608	21.61	96067161	29.98	121539948	-26.35
2007	6588000	24.84	39307836	4.84	111961230	16.54	93845842	-22.79
2008	14976000	127.32	67277181	71.15	158443584	41.52	69754520	-25.67
2009	9648000	-35.58	55589062	-17.37	131632210	-16.92	72404685	3.80
2010	15553341	61.21	70134201	26.17	163104739	23.91	76761930	6.02
2011	17832112	14.65	78757666	12.30	218617835	34.04	73363194	-4.43
2012	29350951	64.60	105139576	33.50	255727069	16.97	70977426	-3.25
2013	40380749	37.58	119127556	13.30	256564458	0.33	66187186	-6.75
2014	24930767	-38.26	83556226	-29.86	267262790	4.17	72233370	9.13
2015	18564676	-25.54	70397515	-15.75	196203013	-26.59	103092480	42.72
2016	15894009	-14.39	67067437	-4.73	198774369	1.31	129774891	25.88
2017	16464461	3.59	75490115	12.56	224636323	13.01	151160832	16.48
2018	13820333	-16.06	80873189	7.13	272083889	21.12	108085360	-28.50
2019	24422623	76.72	111723523	38.15	279757643	2.82	115655238	7.00
2020	3208912	-86.86	76082443	-31.90	217413594	-22.29	165004385	42.67
2021	13322938	315.19	102849659	35.18	305191375	40.37	159398420	-3.40
2022	12015512	-9.81	116959616	13.72	412182486	35.06	109336343	-31.41
2023	24192915	101.35	142435615	21.78	330412321	-19.84	110312415	0.89
المتوسط		31.83		10.48		11.68		-0.74
	10.05		8.26		10.06		-3.04	

المصدر:

- من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة من وزارة التخطيط العراق ووزارة المالية.
- تشير علامة (*) إلى معدل التغير السنوي لكل متغير من متغيرات البحث.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 223-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.12

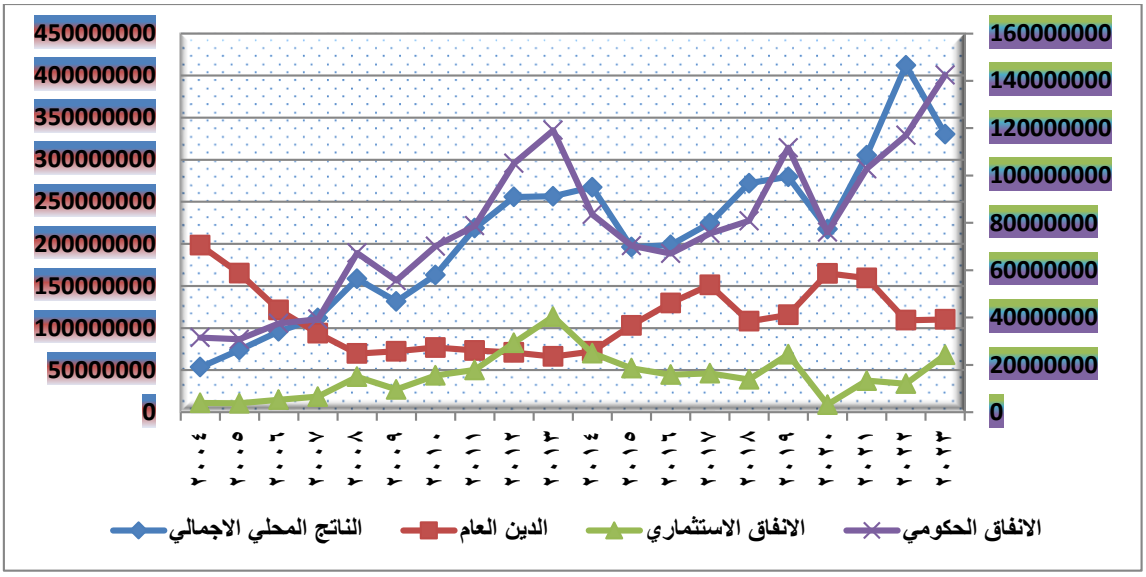

شكل (1): العلاقة بين السياسة الانفاقية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(2004-2022)

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

المحور الثالث: النمذجة القياسية لأثر السياسة الانفاقية في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2022)

أولاً. توصيف النموذج القياسي: أن مرحلة توصيف وصياغة النموذج القياسي تعد من أهم مراحل بناء النموذج الاقتصادي وأصعبها كونها تتطلب تحديد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج القياسي بشكل صحيح ودقيق من خلال الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة إلى معادلات رياضية لتحديد اتجاه العلاقة ونوعها بين تلك المتغيرات لبناء نموذج قياسي يبين تأثير السياسة الانفاقية في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق، واشتملت مرحلة التوصيف على خطوتين رئيسة وهي كالآتي:

أ. **تحديد متغيرات النموذج القياسي المستخدم:** اشتملت بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الجانب القياسي على المتغيرات المستقلة الممثلة بأدوات السياسة الانفاقية (الانفاق الاستثماري، الانفاق العام) فضلاً عن المتغيرات التابعة وهي بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الاجمالي، اجمالي الدين العام).

ب. معادلة النموذج القياسي: استناداً إلى الإطار النظري والتحليلي واستكمالاً لمتطلبات البحث الحالي تكون البحث من متغيرين تابعين، وثلاثة متغيرات مستقلة ممثلة لعناصر الحقن لذا سيتم استعمال تلك المتغيرات في نموذجين لقياس أثر السياسة الانفاقية في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق وبعد تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية من أجل زيادة عدد المشاهدات من أجل تطبيق منهجية (ARDL) وفي هذا السياق يفترض اختبار المعادلة الدالية الآتية:

❖ **نموذج الناتج المحلي الاجمالي**

$$GDP = F(X1، X2، X3) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta GDP = C + B_1 X1_{t-1} + B_2 X2_{t-1} + B_3 X3_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \lambda_1 \Delta X1_{t-i} \sum_{i=1}^{q_1} \lambda_2 \Delta X2_{t-i} + \varepsilon t \ldots\ldots (2)$$

❖ **نموذج اجمالي الدين العام**

$$DEP = F(X1، X2، X3) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$\Delta DEP = C + B_1 X1_{t-1} + B_2 X2_{t-1} + B_3 X3_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \lambda_1 \Delta X1_{t-i} \sum_{i=1}^{q_1} \lambda_2 \Delta X2_{t-i} + \varepsilon t \ldots\ldots (4)$$

إذ إن:

Y: المتغير التابع. X: المتغيرات المستقلة. Δ : الفروق الأُولى. C: الحد الثابت. μ_t: حد الخطأ العشوائي.

B: معلمات العلاقة طويلة الأجل. λ: معلمات العلاقة قصيرة الأجل الفروق الأولى.

(P ،q_1، q_2 ….q_K) تمثل فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات (Y ،X_1، X_2 ….X_K) وعلى الترتيب.

GDP: الناتج المحلي الاجمالي، DEP: اجمالي الدين العام، X1: الانفاق الاستثماري، X2: الانفاق الحكومي.

ثانياً. نتائج اختبار الاستقرار (السكون) بحسب اختبار جذر الوحدة: من أجل التأكد عن سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بشكل دقيق والكشف عن مشكلة جذر الوحدة وتحديد سكون واستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لذلك ومن هذه الاختبارات هو اختبار فيلبس بيرون الذي تم توظيفه في هذا البحث بعده من الاختبارات الدقيقة والموثوقية في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، لذلك يجب على السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث اجتياز هذا الاختبار الغرض تحديد النموذج المناسب في قياس وتقدير أثر أدوات السياسة الانفاقية في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق وبعد اجراء هذا الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول رقم (2) وهي كالآتي:

جدول (2): نتائج اختبار سكون السلسلة الزمنية حسب اختبار (PP) عند المستوى والفرق الأول

PP	سكون السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث عند المستوى الأصلي				
With Constant	Variables	GDP	DEP	X1	X2
	t-Statistic	-1.5017	-2.4189	-2.2919	-1.0496
	Prob.	0.5277	0.1399	0.1771	0.7317
قاطع	Result	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8625	-2.5267	-2.3631	-2.3205
	Prob.	0.1803	0.3148	0.3957	0.4179
قاطع واتجاة زمني	Result	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6019	-1.4981	-0.6702	0.8617
	Prob.	0.8444	0.1248	0.4237	0.8939
بدون قاطع واتجاة زمني	Result	n0	n0	n0	n0
سكون السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث عند الفرق الأول					
With Constant	Variables	d(GDP)	d(DEP)	d(X1)	d(X2)
	t-Statistic	-8.9046	-8.7829	-8.7485	-8.9086
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

قاطع	Result	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.8600	-8.9313	-8.6936	-8.8627
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
قاطع واتجاة زمني	Result	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.7750	-8.7750	-8.7750	-8.7750
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
بدون قاطع واتجاة زمني	Result	***	***	***	***

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

- تدل العلامة (*) انها معنويه عند مستوى (10%)، وتعني العلامة (**) معنويه عند مستوى (5%)، وتعني العلامة (***)إنها معنوية عند مستوى (1%)على التوالي.

يتضح من نتائج الجدول رقم (2) أن متغيرات البحث غير مستقرة عند المستوى الأصلي حسب اختبار PP، وبما ان المتغيرات غير مستقرة بالمستوى الأصلي، لذا لأبد من أخذ الفرق الأول لها لكي تستقر ليتضح أن جميع المتغيرات اصبحت مستقرة عند الفرق الأول، وعند مستويات معنوية (1%)، إذ كانت القيمة المحتسبة لـ(t) أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) مما يعني رفض فرضية العدم (H0:B=0) وقبول الفرضية البديلة (H1:B≠0) التي تؤكد خلو السلسلة الزمنية محل البحث من جذر الوحدة للسكون، وعلى هذا الأساس يفضل استعمال أسلوب الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDI) كون أن بيانات البحث قد استقرت عند الفرق الأول فضلاً عن أن عدد المشاهدات (عينة البحث) قليل.

ثالثاً. نتائج تقدير أثر السياسة الانفاقية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023):

1. اختبار التقدير الأولي لنموذج الناتج المحلي الاجمالي (ARDL) المطور: يعرض الجدول رقم (3) نتائج اختبار التقدير الأولي لنموذج الناتج المحلي الاجمالي الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع (GDP) والمتغيرات المستقلة (أدوات السياسة الانفاقية) محل البحث، إذ يتضح أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.99) وهذه القيمة تعطي قوة تفسيرية عالية للنموذج القياسي المدروس أي أن المتغيرات المستقلة (عناصر الحقن) تفسر ما نسبته (99%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) وإن نسبة (1%) الباقية تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تضمن في النموذج، وبلغت قيمة اختبار (F) (539.010) وهي تشير إلى أن النموذج المستخدم معنوي في تقدير معلمات الأجلين القصير الطويل، وإن الرتبة المثلى للنموذج القياسي الذي تم اختياره وفق لمنهجية (ARDL) هي (4، 0، 4، 1) استنادا لمعايير اختبارات فترة الإبطاء المثلى (AIC ،BIC ،HQ) إذ تم اختيار فترة الإبطاء حسب معيار (AIC) كونها تمثل أقل قيمة مستخدمة لهذا المعيار والشكل البياني رقم (2) يوضح فترات الابطاء المثلى لانموذج (ARDL) وفقاً لمعيار (AIC) وكالآتي:

جدول (3): نتائج التقدير الأولي لنموذج الناتج المحلي الاجمالي (ARDL) المطور

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y1(-1)	0.7424	0.0611	12.1496	0.0000
X1	-1.5636	0.3703	-4.2227	0.0001

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 223-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1(-1)	0.5357	0.3710	1.4436	0.1538
X1(-2)	0.0000	0.3684	0.0000	1.0000
X1(-3)	0.0000	0.3684	0.0000	1.0000
X1(-4)	1.0721	0.3518	3.0479	0.0034
X2	0.8758	0.2097	4.1769	0.0001
X3(-2)	-1.2690	0.1562	-8.1266	0.0000
X3(-3)	0.0000	0.1161	0.0000	1.0000
X3(-4)	0.0000	0.1161	0.0000	1.0000
X3(-5)	-0.3859	0.1113	-3.4688	0.0009
C	500934	3462853	0.1447	0.8854
R-squared	0.990354	Mean dependent var		2.195326
Adjusted R-squared	0.988517	S.D. dependent var		83829619
S.E. of regression	8983260	Akaike info criterion		35.01413
Sum squared resid	5.083268	Schwarz criterion		35.41281
Log likelihood	-1317.537	Hannan-Quinn criter.		35.17346
F-statistic	539.0108	Durbin-Watson stat		1.829791
Prob(F-statistic)	0.00000			

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

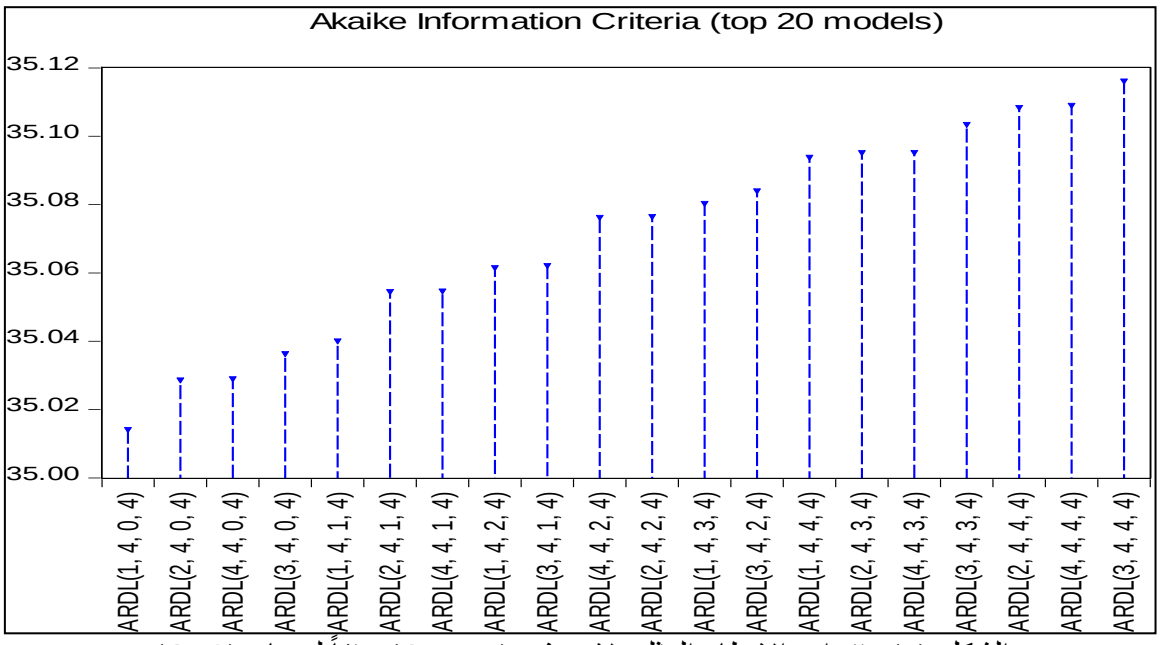

الشكل (2): فترات الابطاء المثلى لانموذج (ARDL) وفقاً لمعيار (AIC)

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

2. **نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات (للتكامل المشترك):** من أجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (أدوات السياسة الانفاقية) وبين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي، وذلك باستخدام احصاءة فيشر (F) من خلال اختبار الحدود، يعرض الجدول رقم (4) نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج الناتج المحلي الاجمالي باستخدام اختبار الحدود وفق منهجية (ARDL).

جدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج الناتج المحلي الاجمالي (ARDL) وفق اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.422179	3
Critical Value Bounds		
Significance	**Lower Bound**	**Upper Bound**
10%	2.37	3.20
5%	2.79	3.67
2.50%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات (Eviews10).

اتضح أن قيمة إحصاءة (F) المحتسبة بلغت (6.422) وهي أعلى من قيمتها الجدولية للحدين الأعلى والأدنى وعند مستويات المعنوية (1%،25%، 5%، 10%) وهذا يعني رفض فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث، ونقبل الفرضية البديلة (H1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة محل البحث، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية (أدوات السياسة الانفاقية) نحو المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) مما يؤكد صحة فرضية البحث الأمر الذي يتطلب تقدير الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)).

3. **نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ**CointEq(-1)**:** بعد إجراء اختبار الحدود (Bound Test) والتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المستقلة (أدوات السياسة الانفاقية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، اشارت النتائج في الجدول رقم (5) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (السياسة الانفاقية) وبين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، وهذا ما أكدته معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-0.2576) وبقيمة احتمالية بلغت (prob=0.0000)، هذا يعني أن معلمة تصحيح الخطأ حققت شرط السالبية والمعنوية الاحصائية، وبما أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فهذا يعني سرعة التكيف بين الأجلين القصير والطويل أي أن (25%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، بمعنى أن الناتج المحلي الاجمالي يستغرق تقريباً أربع سنوات حتى يصل لقيمته التوازنية مستقبلاً والمتمثلة بزيادة الناتج المحلي الاجمالي وهي استجابة بطيئة نسبياً.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 223-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.12

جدول (5): نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) لـ (GDP)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(Y1)
Selected Model: ARDL (1, 4, 0, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/18/24 Time: 19:37
Sample: 2004Q1 2023Q4
Included observations: 76

معلمات الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1(-1)	0.0442	0.1857	0.2378	0.8128
X2	0.8758	0.2097	4.1769	0.0001
D(X1)	-1.5636	0.3703	-4.2227	0.0001
D(X1(-1))	-1.0721	0.3518	-3.0479	0.0034
D(X1(-2))	-1.0721	0.3518	-3.0479	0.0034
D(X1(-3))	-1.0721	0.3518	-3.0479	0.0034
D(X2)	1.4684	0.1028	14.2792	0.0000
D(X2(-1))	0.3859	0.1113	3.4688	0.0009
D(X2(-2))	0.3859	0.1113	3.4688	0.0009
D(X2(-3))	0.3859	0.1113	3.4688	0.0009
CointEq(-1)	-0.2576	0.0441	-5.8438	0.0000

Cointeq = GDP - (0.1714X1 + 3.3998X2-0.7241X3 + 1944705.4732)

معلمات الأجل الطويل (Long Run Coefficients)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.171438	0.731720	0.234295	0.8155
X2	3.399822	0.499349	6.808512	0.0000
C	1944705	13589401	0.143105	0.8867

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات (Eviews10).

4. تقييم جودة النموذج من الناحية الاقتصادية والقياسية

اولاً. تقييم جودة النموذج من الناحية الاقتصادية

أ. **تقييم معلمات النموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل:** يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (5) والخاصة بقياس العلاقة بين أدوات السياسة الانفاقية وبين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023) ووفقاً لانموذج (ARDL) وكالاتي:

❖ يشير معامل (X1) إلى وجود أثر ايجابي وغير معنوي لعنصر الانفاق الاستثماري على (الناتج المحلي الاجمالي) في الأجل الطويل، إذ بلغت قيمة (الناتج المحلي الاجمالي) في الأجل الطويل (0.171) بالنسبة لعنصر الانفاق الاستثماري، وهذا يعني أن زيادة عنصر الانفاق الاستثماري في العراق في الأجل الطويل بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (0.171%)، وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي لكون ظهور علاقة طردية وغير معنوية

بين الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في العراق يُعزى إلى ضعف كفاءة الاستثمار وانتشار الفساد المالي والإداري كما أن الاعتماد الكبير على قطاع النفط وضعف القطاعات غير النفطية يقلل من تأثير الاستثمارات فضلا عن ذلك تؤثر الظروف الأمنية والسياسية سلباً على فعالية الاستثمار.

❖ يشير معامل (X2) إلى وجود أثر طردي ومعنوي لعنصر الانفاق الحكومي على (الناتج المحلي الاجمالي) في الأجل الطويل، اذ بلغت قيمة (الناتج المحلي الاجمالي) في الأجل الطويل (3.399) بالنسبة لعنصر الانفاق الحكومي، وهذا يعني أن الزيادة في عنصر الانفاق الحكومي في العراق بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(3.399%)، وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي والفرضية البحثية وواقع الاقتصاد العراقي، بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الإنفاق العام كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي وضعف القطاع الخاص اذ تُمول الحكومة إنفاقها من عائدات النفط مما يربط النمو الاقتصادي بالإيرادات النفطية كما إن الاستثمارات الحكومية تساهم بشكل مباشر في تحسين الناتج المحلي الإجمالي مع ذلك يجب تحسين كفاءة الإنفاق وتنويع الاقتصاد لتحقيق استدامة.

ثانياً. تقييم جودة النموذج من الناحية القياسية: بعد تقدير معلمات النموذج القياسي للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل وبعد تأكيد جودة الانموذج القياسي المستعمل في قياس أثر أدوات السياسة الانفاقية في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق وخلوة من جميع المشاكل القياسية الأمر الذي يدعوا إلى إجراء الاختبارات التشخيصية وكالآتي:

1. **اختبار الارتباط الذاتي واختبار ثبات التجانس للتباين لنموذج الناتج المحلي الاجمالي:** يتضح من الجدول رقم (6) الذي يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي استناداً إلى اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM) الذي يعد الاختبار الأنسب في الكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين بيانات سلسلة المتغير العشوائي، يظهر الاختبار أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي كون أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لكل من اختبار (F) ومربع كاي كانت أكبر من مستوى دلالة (5%)، إذ بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاءة (F) (0.7475)، وكانت القيمة الاحتمالية لإحصاءة مربع كاي (0.6971)، وهذا يعني قبول الفرضية العدم القائلة بخلو الأنموذج المقدر (الناتج المحلي الاجمالي) من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

كذلك يلاحظ من الجدول رقم (7) الذي يبين نتائج اختبار ثبات تجانس التباين أن انموذج الناتج المحلي الاجمالي لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين كون قيمة إحصاءة (F) المحتسبة بلغت (0.0154) عند مستوى احتمال (0.9015)، وهذا يعني قبول الفرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الأنموذج المقدر محل البحث.

جدول (6): نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM) وعدم تجانس التباين (ARCH) لنموج الـ (GDP)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.292446	Prob. F(2 ،61)	0.7475
Obs*R-squared	0.721796	Prob. Chi-Square(2)	0.6971
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.015427	Prob. F(1 ،73)	0.9015
Obs*R-squared	0.015846	Prob. Chi-Square(1)	0.8998

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

2. اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي (Ramsey RESET Test): الجدول رقم (7) يبين اختبار مدى صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر أذ يتضح أن إحصاءة (F) المحتسبة بلغت (0.00134) وبقيمة احتمالية (0.9709)، فضلا عن أن إحصاءة (t) المحتسبة بلغت (0.0366) وبقيمة احتمالية (0.9709) أذ كانتا تزيد عن مستوى دلاله (5%) هذا يعني قبول الفرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في الأنموذج المقدر (الناتج المحلي الاجمالي).

جدول (7): اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي لإنموذج الناتج المحلي الاجمالي

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Omitted Variables: Squares of fitted values			
Test	**Value**	**Df**	**Probability**
t-statistic	0.036634	62	0.9709
F-statistic	0.001342	(1 ،62)	0.9709

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

3. نتائج اختبار السكون الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر (الناتج المحلي الاجمالي): للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في تقدير انموذج (الناتج المحلي الاجمالي) من التغيرات الهيكلية ومدى استقرار وانسجام معلمات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير المقدرة، لذا تم استعمال اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum)، ووفقاً لهذه الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) إذا كان الرسم البياني الاختبار (CUSUM) يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة هيكلياً وكما موضح في الشكل الآتي:

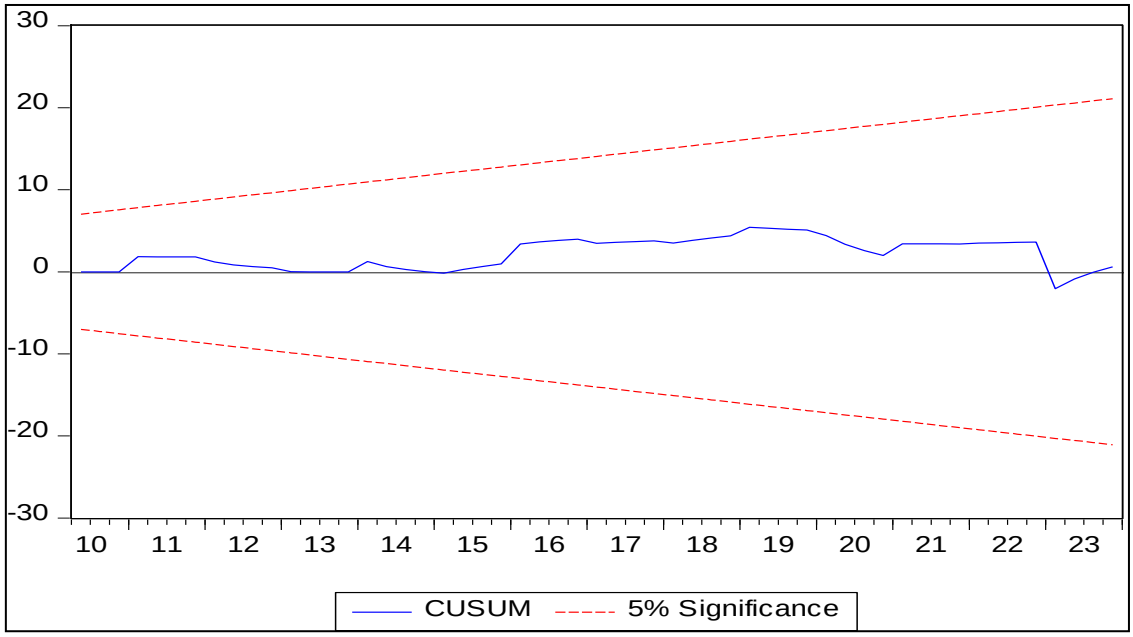

شكل (3): اختبار السكون الهيكلي لمعاملات انموذج (ARDL) للناتج المحلي الاجمالي

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

يتضح من الشكل رقم (3) أن الخط البياني لاختبار (CUSUM) أعلاه كان تقع ضمن نطاق الحدود الحرجة (الحد الأعلى والأدنى) وعند مستوى معنوية 5% ويتغاير حول القيمة الصفرية (الصفر)، ويستخلص من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً في تقديرات الأنموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل للإنموذج (ARDL) للناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث.

رابعاً. نتائج تقدير أثر السياسة الانفاقية في اجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004-2023):

1. **اختبار التقدير الأولي لنموذج اجمالي الدين العام (ARDL) المطور**: يعرض الجدول رقم (8) نتائج اختبار التقدير الأولي لنموذج اجمالي الدين العام الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع (DEP) والمتغيرات المستقلة (أدوات السياسة الانفاقية) محل البحث، إذ يتضح أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.94) وهذه القيمة تعطي قوة تفسيرية عالية للنموذج القياسي المدروس أي أن المتغيرات المستقلة (أدوات السياسة الانفاقية) تفسر ما نسبته (94%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (اجمالي الدين العام) وان نسبة (6%) الباقية تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تضمن في النموذج، وبلغت قيمة اختبار (F) (94.828) وهي تشير إلى أن النموذج المستخدم معنوي في تقدير معلمات الأجلين القصير الطويل، وإن الرتبة المثلى للنموذج القياسي الذي تم اختياره وفق لمنهجية (ARDL) هي (1، 0، 4، 4) استنادا لمعايير اختبارات فترة الإبطاء المثلى (HQ، BIC، AIC) إذ تم اختيار فترة الإبطاء حسب معيار (AIC) كونها تمثل أقل قيمة مستخدمة لهذا المعيار والشكل البياني رقم (1) يوضح فترات الابطاء المثلى لأنموذج (ARDL) وفقاً لمعيار (AIC) وكالآتي:

جدول (8): نتائج التقدير الأولي لنموذج اجمالي الدين العام (ARDL) المطور

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y2(-1)	0.6158	0.1038	5.9355	0.0000
Y2(-2)	0.0000	0.1093	0.0000	1.0000
Y2(-3)	0.0000	0.1093	0.0000	1.0000
Y2(-4)	0.2884	0.0996	2.8942	0.0052
X1	-1.0372	0.3221	-3.2196	0.0020
X1(-1)	0.1053	0.3366	0.3129	0.7554
X1(-2)	0.0000	0.3267	0.0000	1.0000
X1(-3)	0.0000	0.3267	0.0000	1.0000
X1(-4)	0.4641	0.2562	1.8114	0.0748
C	-3014924	6132909	-0.4916	0.6247
R-squared	0.947541	Mean dependent var		1.077234
Adjusted R-squared	0.937549	S.D. dependent var		33657821
S.E. of regression	8411161	Akaike info criterion		34.88252
Sum squared resid	4.466234	Schwarz criterion		35.2812
Log likelihood	-1312.536	Hannan-Quinn criter.		35.04185
F-statistic	94.82835	Durbin-Watson stat		2.515758
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 223-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.12

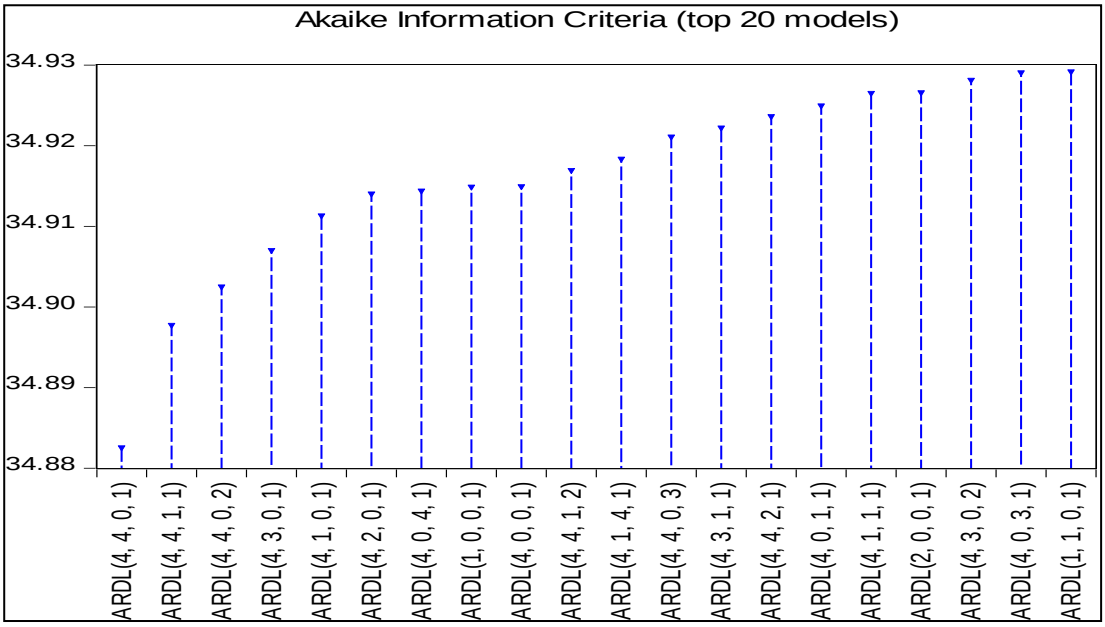

شكل (4): فترات الابطاء المثلى لانموذج (ARDL) وفقاً لمعيار (AIC)

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

2. نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات (للتكامل المشترك): من أجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (أدوات السياسة الانفاقية) وبين المتغير التابع اجمالي الدين العام، وذلك باستخدام احصاءة فيشر (F) من خلال اختبار الحدود، يعرض الجدول رقم (9) نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج اجمالي الدين العام باستخدام اختبار الحدود وفق منهجية **(ARDL)**.

جدول (9): نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج اجمالي الدين العام (ARDL) وفق اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.600288	3
Critical Value Bounds		
Significance	Lower Bound	Upper Bound
10%	2.37	3.20
5%	2.79	3.67
2.50%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات (Eviews10).

اتضح أن قيمة إحصاءة **(F)** المحتسبة بلغت (6.600) وهي أعلى من قيمتها الجدولية للحدين الأعلى والأدنى وعند مستويات المعنوية (1%،25%، 5%، 10%) وهذا يعني رفض فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث، ونقبل الفرضية البديلة (H1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة محل البحث، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية (أدوات السياسة الانفاقية) نحو المتغير

التابع (اجمالي الدين العام) مما يؤكد صحة فرضية البحث الأمر الذي يتطلب تقدير الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ ((CointEq(-1).

3. نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ(CointEq(-1) :بعد إجراء اختبار الحدود (Bound Test) والتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المستقلة (أدوات السياسة الانفاقية) والمتغير التابع (اجمالي الدين العام)، اشارت النتائج في الجدول رقم (10) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (السياسة الانفاقية) وبين المتغير التابع (اجمالي الدين العام)، وهذا ما أكدته معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-0.0958) وبقيمة احتمالية بلغت (prob=0.0000)، هذا يعني أن معلمة تصحيح الخطأ حققت شرط السالبية والمعنوية الاحصائية، وبما أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فهذا يعني سرعة التكيف بين الأجلين القصير والطويل أي أن (9%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، بمعنى أن اجمالي الدين العام يستغرق تقريباً أحدى عشر سنة حتى يصل لقيمته التوازنية مستقبلاً والمتمثلة بتخفيض اجمالي الدين العام وهي استجابة بطيئة نسبياً.

جدول (10): نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) لـ (DEP)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(Y2)
Selected Model: ARDL (4, 4, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/18/24 Time: 19:37
Sample: 2004Q1 2023Q4
Included observations: 76

معلمات الأجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1(-1)	-0.4678	0.2210	-2.1165	0.0383
X2	0.8228	0.1533	5.3683	0.0000
D(Y2(-1))	-0.2884	0.0996	-2.8942	0.0052
D(Y2(-2))	-0.2884	0.0996	-2.8942	0.0052
D(Y2(-3))	-0.2884	0.0996	-2.8942	0.0052
D(X1)	-1.0372	0.3221	-3.2196	0.0020
D(X1(-1))	-0.4641	0.2562	-1.8114	0.0748
D(X1(-2))	-0.4641	0.2562	-1.8114	0.0748
D(X1(-3))	-0.4641	0.2562	-1.8114	0.0748
CointEq(-1)	-0.0958	0.016171	-5.92425	0.0000
Cointeq = DEP - (-4.8825X1 + 8.5881X2 -5.4496X3 -31469958.7920)				

معلمات الأجل الطويل (Long Run Coefficients)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1	-4.882479	1.809655	-2.698016	0.0089
X2	8.588101	3.50091	2.453105	0.0169
C	-31469959	74823371	-0.420590	0.6755

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات (Eviews10).

4. تقييم جودة النموذج من الناحية الاقتصادية والقياسية

اولاً. تقييم جودة النموذج من الناحية الاقتصادية

أ. **تقييم معلمات النموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل:** يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (10) والخاصة بقياس العلاقة بين أدوات السياسة الانفاقية وبين اجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004-2023) ووفقاً لانموذج (ARDL) وكالآتي:

1. يشير معامل (X1) إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لعنصر الانفاق الاستثماري على (اجمالي الدين العام) في الأجل الطويل، أذ بلغت قيمة (اجمالي الدين العام) في الأجل الطويل (4.882-) بالنسبة لعنصر الانفاق الاستثماري، وهذا يعني أن زيادة عنصر الانفاق الاستثماري في العراق في الأجل الطويل بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض اجمالي الدين العام بمقدار(4.882-%)، وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث، لأن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي غالبًا إلى تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات العامة، مما يقلل الحاجة إلى الاقتراض وفي العراق في حالة تحسين كفاءة الاستثمار يمكن أن يقلل من العجز المالي على المدى الطويل ومن ثم يخفض إجمالي الدين العام وإن مجمل العلاقة يتعمد على جودة الاستثمارات وقدرتها على تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة.
2. يشير معامل (X2) إلى وجود أثر طردي ومعنوي لعنصر الانفاق الحكومي على (اجمالي الدين العام) في الأجل الطويل، إذ بلغت قيمة (اجمالي الدين العام) في الأجل الطويل (8.588) بالنسبة لعنصر الانفاق الحكومي، وهذا يعني أن الزيادة في عنصر الانفاق الحكومي في العراق بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة اجمالي الدين العام بمقدار(8.588%)، وهذا لا يتفق والمنطق الاقتصادي ويتفق والفرضية البحثية وواقع الاقتصاد العراقي، لكون أن الزيادة في الإنفاق الحكومي خاصة عند تمويله بالعجز تؤدي إلى ارتفاع الدين العام وهو ما يظهر بوضوح في العراق بسبب الاعتماد الكبير على النفط والإنفاق التشغيلي العالي وقلة التنويع الاقتصادي يعززان هذا الاتجاه.

ثانياً. تقييم جودة النموذج من الناحية القياسية: بعد تقدير معلمات النموذج القياسي للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل وبعد تأكيد جودة الانموذج القياسي المستعمل في قياس أثر السياسة الانفاقية في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق وخلوة من جميع المشاكل القياسية الأمر الذي يدعوا إلى إجراء الاختبارات التشخيصية وكالآتي:

1. اختبار الارتباط الذاتي واختبار ثبات التجانس للتباين لنموذج اجمالي الدين العام: يتضح من الجدول رقم (11) الذي يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي استناداً إلى اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM) الذي يعد الاختبار الأنسب في الكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين بيانات سلسلة المتغير العشوائي، يظهر الاختبار أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي كون أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لكل من اختبار (F) ومربع كاي كانت أكبر من مستوى دلالة (5%)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاءة (F) (0.3227)، وكانت القيمة الاحتمالية لإحصاءة

مربع كاي (0.4212)، وهذا يعني قبول الفرضية العدم القائلة بخلو الأنموذج المقدر (اجمالي الدين العام) من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

كذلك يلاحظ من الجدول رقم (11) الذي يبين نتائج اختبار ثبات تجانس التباين أن انموذج اجمالي الدين العام لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين كون قيمة إحصاءة (F) المحتسبة بلغت (0.0868) عند مستوى احتمال (0.7690)، وهذا يعني قبول الفرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الأنموذج المقدر محل البحث.

جدول (11): نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM) وعدم تجانس التباين (ARCH) لنموج الـ (DEP)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	6.519349	Prob. F(2 ،61)	0.3227
Obs*R-squared	13.38410	Prob. Chi-Square(2)	0.4212
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.086876	Prob. F(1 ،73)	0.7690
Obs*R-squared	0.089150	Prob. Chi-Square(1)	0.7653

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

2. **اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي (Ramsey RESET Test):** الجدول رقم (12) يبين اختبار مدى صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر إذ يتضح أن إحصاءة (F) المحتسبة بلغت (0.32229) وبقيمة احتمالية (0.5723)، فضلا عن أن إحصاءة (t) المحتسبة بلغت (0.5677) وبقيمة احتمالية (0.5723) إذ كانتا تزيد عن مستوى دلاله (5%) هذا يعني قبول الفرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في الأنموذج المقدر (اجمالي الدين العام).

جدول (12): اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي لإنموذج اجمالي الدين العام

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Omitted Variables: Squares of fitted values			
Test	**Value**	**Df**	**Probability**
t-statistic	0.567708	62	0.5723
F-statistic	0.322292	(1 ،62)	0.5723

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

3. **نتائج اختبار السكون الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر (اجمالي الدين العام):** للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في تقدير انموذج (اجمالي الدين العام) من التغيرات الهيكلية ومدى استقرار وانسجام معلمات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير المقدرة، لذا تم استعمال اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum)، ووفقاً لهذه الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) إذا كان الرسم البياني الاختبار (CUSUM) يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة هيكلياً وكما موضح في الشكل الآتي:

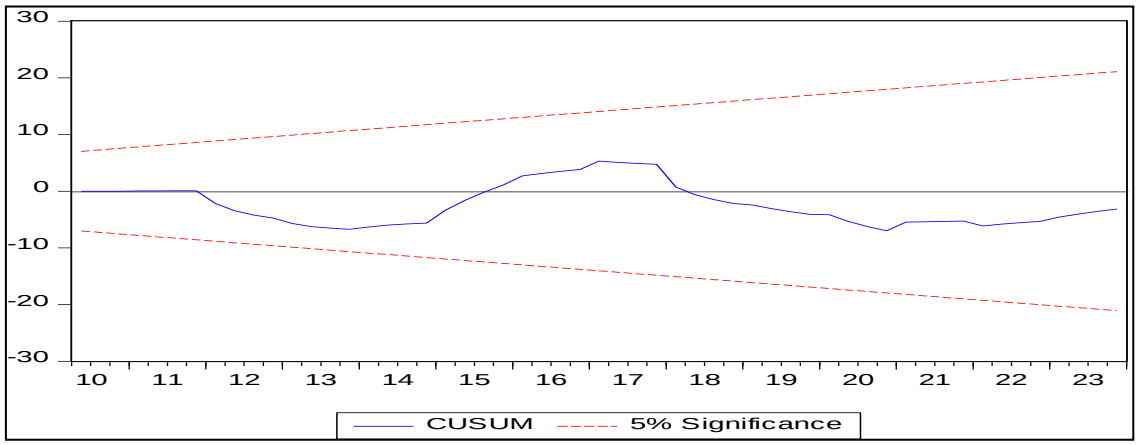

شكل (5): اختبار السكون الهيكلي لمعاملات انموذج (ARDL) لأجمالي الدين العام

المصدر: اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

يتضح من الشكل رقم (5) أن الخط البياني لاختبار (CUSUM) أعلاه كان وقع ضمن نطاق الحدود الحرجة (الحد الأعلى والأدنى) وعند مستوى معنوية 5% ويتغاير حول القيمة الصفرية (الصفر)، ويستخلص من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً في تقديرات الأنموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل للإنموذج (ARDL) لأجمالي الدين العام في العراق خلال مدة البحث.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. اتضح أن فعالية السياسة الانفاقية في العراق خلال مدة البحث كانت محدودة بسبب هيمنة الطابع الاستهلاكي والتعرض لتقلبات خارجية (مثل أسعار النفط) والداخلية (كالفساد، وضعف البنية التحتية).
2. اتضح من خلال تحليل المدة (2004-2023) أن الاقتصاد العراقي واجه تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وإدارة الدين العام فعلى الرغم من أن الانفاق الاستثماري رغم محدوديته ساهم في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات معينة إلا أن غياب التنويع الاقتصادي وسوء إدارة الموارد أدى إلى تزايد الدين العام.
3. أثبتت النتائج القياسية تحقق صفة الاستقرارية (السكون) عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول وفقاً لاختبار جذر الوحدة للسكون حسب (ADF) ولا توجد متغيرات أخرى متكاملة من الرتبة الثانية، لذلك استخدام أنموذج (ARDL) في تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات البحث.
4. أشارت نتائج النموذج القياسي إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (أدوات السياسة الانفاقية) وبين المتغير التابع (بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي) وباستخدام منهجية اختبار التكامل المشترك (Bound Test) لنموذج (ARDL) إذ كانت قيمة إحصاءة (F) أكبر من القيم الحرجة للحدين الأعلى والأدنى.
5. أثبتت نتائج التحليل القياسي لمقدرات انموذج (ARDL) المقدر بين أدوات السياسة الانفاقية والناتج المحلي الاجمالي وجود علاقة طردية وغير معنوية لعنصر الانفاق الاستثماري (X1)، وعلاقة طردية ومعنوية لعنصر الانفاق الحكومي (X2).
6. أثبتت نتائج التحليل القياسي لمقدرات انموذج (ARDL) المقدر بين أدوات السياسة الانفاقية واجمالي الدين العام وجود علاقة عكسية ومعنوية لعنصر الانفاق الاستثماري (X1)، وعلاقة طردية ومعنوية لعنصر الانفاق الحكومي (X2).

7. اجتاز النموذج القياسي المقدر جميع المعايير والاختبارات الاحصائية والقياسية، إذ أثبتت من خلال الاختبارات القياسية المستخدمة خلو تلك النماذج من المشاكل القياسية والاحصائية.

ثانياً. التوصيات

1. تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال توفير بيئة أعمال جاذبة وتسهيل الإجراءات وتقديم حوافز ضريبية وتحسين البنية التحتية للمستثمرين.
2. إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي من خلال توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة مع تقليل النفقات التشغيلية لصالح المشاريع الاستثمارية المستدامة.
3. زيادة تنويع الصادرات من خلال دعم المنتجات المحلية لتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية وتوسيع قاعدة الصادرات غير النفطية.
4. وضع خطة وطنية شاملة واعتماد استراتيجية طويلة الأمد لتنويع الاقتصاد لتحسين مصادر تمويل الانفاق العام وتحقيق التنمية المستدامة.
5. تقليل الاعتماد على الاقتراض العام واستخدام الإيرادات الناتجة عن الصادرات والاستثمارات لتقليل الدين العام وضبط العجز المالي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الحسيني، جعفر عبدالامير عزيز (2024)، تحليل أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي – دراسة قياسية لحالة العراق للمدة (1980-2021)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (8)، العراق.
2. عبدالوهاب، علا عامر، والجابري، قصي عبود فرج (2024)، تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الاستثماري واستدامة الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (81)، العراق.
3. الجبوري، بتول مطر، والزاملي، دعاء محمد (2014)، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد، (16) العدد (1)، العراق.
4. احمد، محسن ابراهيم (2020)، تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2022)، المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية، المجلد (4)، العدد (2)، العراق.
5. عبدالستار، شيماء رحيم، وجبر، ازهار شمران (2022)، قياس أثر السياسة المالية على الدين العام في العراق للمدة (2003-2019)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (14)، العراق.
6. علي، شهد محمد، والسبعاوي، عبدالله خضر (2022)، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الانفاق العام– ماليزيا أنموذجا للمدة (1990-2020)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد (3)، العدد (4)، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Radhi, Hasan (2018), The relationship between government expenditure and GDP in non-oil Iraqi economy, Journal of the Arab American University, Volume (4), Number (2).